August 2005

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

الاجتماع المشترك

الاجتماع المشترك بين الدورة الرابعة والتسعين للجنة البرنامج والدورة العاشرة بعد المائة للجنة المالية

روما، 2005/9/21

تحقيق الوفورات وزيادة الكفاءة في الإدارة السليمة: تقييم الترتيبات البديلة لاجتماعات كل من لجنة مشكلات السلع ولجنة الزراعة

مقدمة

1- طلب المجلس في دورته الرابعة والعشرين بعد المائة (يونيو/حزيران 2003) إلى الأمانة دراسة إمكانية دمج اجتماعات لجنة مشكلات السلع ولجنة الزراعة بغية تحسين المشاركة وتحقيق وفورات نتيجة زيادة الكفاءة[1]. وكانت ورقة أولى، عرضت على الاجتماع المشترك بين الدورة التسعين للجنة البرنامج والدورة الرابعة بعد المائة للجنة المالية في سبتمبر/أيلول 2003، درست اختصاصات اللجنتين والعضوية في كل منهما، فضلاً عن الشكل والكلفة، والترتيبات البديلة الممكنة لدوراتهما الدوريّة. وبعد استعراض الورقة، طلب الاجتماع المشترك إلى الأمانة التوسع أكثر في الطرق الممكنة لدمج اجتماعات لجنة مشكلات السلع ولجنة الزراعة بغية تقصير مدة الاجتماعات بحيث تمتد على عدد أقلّ من الأيام؛ تفعيل إدارة الاجتماعات مع الفصل بشكل واضح بين البنود المطروحة للمناقشة وتلك المعروضة لأخذ العلم؛ إعداد جداول أعمال متخصصة ومتكاملة أكثر بالتشاور مع الأعضاء؛ وإعداد وثائق أكثر إيجازاً[2].

2- فعرضت بعد ذلك ورقة ثانية على الاجتماع المشترك بين الدورة الحادية والتسعين للجنة البرنامج والدورة السابعة بعد المائة للجنة المالية في مايو/أيار 2004. وقد تناولت الورقة بالتفصيل نطاق الوفورات نتيجة زيادة الكفاءة في

[1] الوثيقة CL 124/REP.
[2] الوثيقة CL 125/2.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق المنظمة متاحة على موقع المنظمة: www.fao.org.

اجتماعات لجنة مشكلات السلع ولجنة الزراعة وقدّمت عدداً من الاقتراحات بهذا الشأن. وأوصت بنوع خاص بعقد الدورتين الواحدة تلو الأخرى طيلة ستة أيام، مع تقصير مدة دورتي لجنة مشكلات السلع ولجنة الزراعة وحصر البنود على جدول الأعمال وزيادة تركيزها في الوقت نفسه. وأيّد الاجتماع المشترك (وبالتالي الدورة السابعة والعشرون بعد المائة للمجلس) الاقتراحات برمّتها وأوصى بتطبيقها على سبيل التجربة خلال عام 2005 ورفع تقرير عن تقييم الترتيبات الجديدة إلى لجنة البرنامج[3].

3– وخلال الاجتماع الختامي للدورة التاسعة عشرة للجنة الزراعة (13–2005/4/16)، قدّمت مجموعة من الأعضاء اقتراحاً يقضي بدمج اللجنتين. وأبدى غيرهم من الأعضاء بعض التحفظات على هذا الاقتراح وكُلّفت الأمانة بتحليل الجوانب الإيجابية والسلبية لهذا الخيار البديل عند رفع تقريرها إلى لجنة البرنامج عن نتائج الترتيبات التجريبية التي قررها الاجتماع المشترك في مايو/أيار 2004[4]. كما أبدى المجلس في دورته الثامنة والعشرين بعد المائة (يونيو/حزيران 2005) رضاه على ترتيبات الاجتماع حيث عقدت دورتا لجنة مشكلات السلع ولجنة الزراعة الواحدة تلو الأخرى في الأسبوع نفسه. كما أخذ المجلس علماً بالطلب الذي وجهه الأعضاء إلى الأمانة لتقييم خيار دمج اللجنتين عند إعداد التقييم لترتيبات اجتماعات لجنة مشكلات السلع ولجنة الزراعة عام 2005[5].

4– وتصف هذه الورقة ترتيبات عقد دورات لجنة مشكلات السلع ولجنة الزراعة الواحدة تلو الأخرى خلال عام 2005 وتقيّم نتائج هذه الترتيبات التجريبية. كما أنها تنظر في خيار دمج اللجنتين في لجنة واحدة مع إيضاح الخطوات الإجرائية والقانونية اللازمة لتطبيق هذا الخيار وعرض حسنات الدمج وسيئاته. واستناداً إلى التحليلين المذكورين، تستخلص الورقة استنتاجات عامة وتوصيات لعقد الدورات المقبلة للجنتين.

دورتا لجنة مشكلات السلع ولجنة الزراعة عام 2005

4– بتوجيهات من المجلس ومن الاجتماع المشترك، عقدت الدورة الخامسة والستون للجنة مشكلات السلع والدورة التاسعة عشرة للجنة الزراعة الواحدة تلو الأخرى فوراً في الأسبوع 11–2005/4/16. وعقدت دورة لجنة مشكلات السلع في اليومين ونصف اليوم الأولين من الأسبوع المذكور (من 2005/4/11 وحتى صباح 2005/4/13) تلتها دورة لجنة الزراعة في الأيام الثلاثة التالية بما في ذلك جزء من يوم السبت (من بعد ظهر 2005/4/13 وحتى صباح 2005/4/16). وعقدت الدورتان بشكل منفصل، وإن كان ذلك الواحدة تلو الأخرى، وتناول البحث في كل منهما مواضيع تتصل مباشرة باختصاصات كل منهما. وترد في الأقسام التالية سمات التنفيذ البارزة في كل من الدورتين، يليها تقييم للنتائج.

[3] الوثيقتان CL 127/8 وCL 127/REP.
[4] الوثيقة CL 128/9.
[5] الوثيقة CL 128/REP.

(أ) الدورة الخامسة والستون للجنة مشكلات السلع

6- قلّصت لجنة مشكلات السلع في دورتها الخامسة والستين عدد الاجتماعات العامة من خمسة إلى ثلاثة مع تركيز اختصاصاتها الأساسية على استعراض التطورات في السوق الدولية للسلع الأساسية وقضايا السياسات ذات الصلة. وأفضى ذلك إلى بندين متخصصين بهذا الشأن على جدول الأعمال عوضاً عن البنود الأربعة المعتادة. وكان هناك فصل واضح بين البنود المطروحة للمناقشة وللدراسة المفصلة وتلك المعروضة لأخذ العلم – لا سيما تقارير الأجهزة الرياسية للجنة مشكلات السلع. ورحّب المندوبون بالتركيز الأكبر في جدول أعمال لجنة مشكلات السلع ومناقشاتها حيث كان التشديد على أهمية اللجنة باعتبارها منتدى دولياً للنقاش بشأن سياسات التجارة بالمنتجات الزراعية وميّزوا بوضوح بينها وبين سائر لجان مجلس المنظمة.

7- وكما في الدورات السابقة، عقدت لجنة الصياغة اجتماعاً واحداً لها فقط. غير أنّ الفترة الزمنية الأقصر المتاحة للدورة بوجه عام تعني أنه ينبغي عقدها مساء اليوم الثاني مع ما يستتبع ذلك من تكاليف أعلى للترجمة الفورية وغيرها من التكاليف.

8- كما أنّ الفترة الزمنية الأقصر المتاحة أدّت إلى الحد من مرونة جدولة الاجتماعات الخاصة والجانبية. وقد نظّمت أربعة اجتماعات خاصة تمحورت عن كثب حول مواضيع البنود المتخصصة من جدول الأعمال. غير أنّه تعيّنت جدولة واحد من الاجتماعين الخاصين المتعلق بالبرامج الإقليمية للأمن الغذائي في نفس الوقت باعتباره اجتماعاً عاماً للجنة مشكلات السلع، الأمر الذي اعتبره بعض المندوبين عاملاً سلبياً. وتقرر عقد الاجتماعين الخاصين في فترة بعد الظهر والمساء بالتزامن مع دراسة مشروع التقرير ومناقشته في لجنة الصياغة، لكن لم تترتّب عن ذلك أي تكاليف إضافية لعدم توفير خدمات الترجمة الفورية.

9- ولاقت الدورة الخامسة والستون للجنة مشكلات السلع والشكل الجديد ترحيباً لدى الأعضاء. وكانت جميع الانطباعات إيجابية وأعيد التأكيد على الارتياح العام للترتيبات الجديدة خلال الدورة الثامنة والعشرين بعد المائة للمجلس. غير أنّ الفوائد للمنظمة من حيث الوفورات نتيجة زيادة الكفاءة أقلّ وضوحاً. وبالإجمال، كانت كلفة الدورة الخامسة والستين أعلى فعلياً من كلفة الدورة الرابعة والستين (أنظر الجدول أدناه). لكن هذا يُعزى في القسم الأكبر منه إلى المصروفات الأعلى على إعداد الوثائق. ومع أنّ البنود المتخصصة على جدول الأعمال كانت أقلّ منها في الدورات السابقة، غير أنّ عدد الوثائق الواجب إعدادها لم ينخفض بنفس النسبة. كما فرضت على ترجمة عدد من الوثائق عن آخر التطورات على مستوى السوق والسياسات ونتائج برامج العمل الجديدة التسعيرة الأعلى. وانخفضت بشكل ملحوظ تكاليف التحضير والتنظيم والترجمة الفورية.

لجنة مشكلات السلع: تكاليف الخدمة (لغير الموظفين) عامي 2003 و2005

البند	الدورة الرابعة والستون للجنة مشكلات السلع (2003)	الدورة الخامسة والستون للجنة مشكلات السلع (2005)
	دولار أمريكي	
التحضير والتنظيم	31 170	17 233
إعداد الوثائق (الترجمة/الطباعة)	15 520	84 586
المعارض في بهو المعارض	8 159	14 978
الترجمة الفورية	53 820	36 080
متفرقات (استئجار التجهيزات، المأكولات،وما الى ذلك)	8 632	10 051
مجموع التكاليف لغير الموظفين	**117 301**	**162 928**

(أ) الدورة التاسعة عشرة للجنة الزراعة

10- أمكن تقصير مدّة لجنة الزراعة (ثلاثة أيام مقابل خمسة أيام في جميع الدورات العادية السابقة) بعدّة طرق. وكان عدد البنود المتخصصة محدوداً أكثر (ستة بنود مقارنة مع ثمانية عام 2003)؛ تمّ التقيّد بجدول زمني صارم تضمّن بندين متخصصين لكل نصف يوم؛ كان استعراض برنامج عمل المنظمة في مجالي الأغذية والزراعة أكثر استشرافاً واستراتيجية (وثيقتان عوضاً عن ثلاث وثائق سابقاً)؛ وكانت المناقشات مركّزة بقدر أكبر.

11- وأمكن بفضل اختصار جدول الأعمال والتشاور أكثر في مناقشات الجلسة العامة من عقد جلستين للجنة الصياغة (مقابل أربعة اجتماعات عام 2003). ومع أنّ الجلستين عقدتا في المساء، مع ما يرتّب ذلك من أعباء نتيجة العمل الإضافي، فإنّ عددهما المحدود نسبياً أدّى في المقابل إلى نفس تكاليف الخدمة تقريباً. وساعد التخطيط المسبق لتسهيلات الترجمة الفورية على عقد جلستي لجنة الصياغة من دون عثرات.

12- وأمكن من خلال الجدولة الزمنية المتأنية تنظيم خمسة اجتماعات خاصة في الأيام الثلاثة التي عقدت فيها دورة لجنة الزراعة، إما عند ساعة الغداء أو فوراً عقب الاجتماعات العامة بعد الظهر، وفي هذه الحالة الأخيرة، قبل انعقاد الجلسة الختامية. وحضر الاجتماعين العامين والاجتماعات الخاصة عدد لا بأس به من المشاركين ولاقت صدى إيجابياً لديهم. وأعرب الأعضاء عن ارتياحهم للمواضيع المتخصصة المعروضة عليهم، بما في ذلك الموضوعان الجديدان عن الطاقة الحيوية وعن تأثير العولمة على قطاع الثروة الحيوانية. كذلك أبدى الأعضاء ارتياحهم لارتباط مواضيع الاجتماعات الخاصة بشكل أوثق بالبنود المتخصصة التي جرت مناقشتها في الجلسة العامة.

13- وعقدت الجلسة الختامية في نصف اليوم الأخير على الجدول الزمني. غير أنّ عقدها يوم السبت استلزم توفير بعض الخدمات التفصيلية الاستثنائية (إبقاء الحرس والممرّضين في الخدمة، تأمين المأكولات).

14- واعتُبرت الدورة التاسعة عشرة للجنة الزراعة ناجحة بالإجمال. وبتوجيهات من الأجهزة الرياسية، بذلت جهود خاصة لاحتواء تكاليف الدورة. لذا، ومع مراعاة أعباء العمل الإضافي والعمل أيام العطل، حققت وفورات في الكلفة بلغت 15 في المائة تقريباً مقارنة مع الدورة العادية السابقة للجنة الزراعة عام 2003 (أنظر الجدول أدناه). ويتعلّق أكبر تخفيض للتكاليف بإعداد الوثائق (الترجمة والطباعة) مع أنّ عددها (بالنسبة إلى الوثائق المتخصصة ووثائق المعلومات) كان محدوداً أكثر بقليل قياساً بالدورة السابعة عشرة. وأمكن أيضاً تخفيض التكاليف بفضل الترتيبات التي اتخذتها الأمانة والتي قضت بإعداد وثائق لجنة الزراعة ووضعها بصيغتها النهائية في موعد مبكر بحيث تفرض عليها أعباء إعداد الوثائق باكراً/مسبقاً من جانب مصلحة الشؤون العامة والإعلام مقارنة مع الأسعار الأعلى التي تفرض عند تقديم الوثائق في وقت متأخر.

لجنة الزراعة: تكاليف الخدمة (لغير الموظفين) عامي 2003 و2005[أ]

البند	الدورة السابعة عشرة للجنة الزراعة (2003)	الدورة التاسعة عشرة للجنة الزراعة (2005)
	دولار أمريكي	
التحضير والتنظيم	33 000	35 309
إعداد الوثائق (الترجمة/الطباعة)	109 434	91 684
المعارض في بهو المعارض	7 200	3 540
الترجمة الفورية	72 000	63 360
متفرقات (استئجار التجهيزات، المأكولات، وما الى ذلك)	12 549	7 420
مجموع التكاليف لغير الموظفين	**US$234 183**	**US$201 313**

(أ) كانت الدورة الثامنة عشرة للجنة الزراعة (9-2004/2/10) دورة خاصة ركّزت على موضوع محدد واحد (أعمال المتابعة التي تقترحها المنظمة لتقرير مشاورة الخبراء المشتركة بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن النظام الغذائي والتغذية والوقاية من الأمراض المزمنة). فاقتصرت المقارنة بالتالي على الدورات العادية والتي تعقد كل سنتين في عامي 2003 و2005.

(ج) تقييم الترتيبات الجديدة

15- إنّ التنظيم المدمج لدورتي لجنة مشكلات السلع ولجنة الزراعة عام 2005، فضلاً عن طريقة عقد الدورتين ومضمون كل منهما، حظي بموافقة واسعة النطاق. وأبدى الأعضاء ارتياحهم لتقليص مدّة الدورتين وعقدهما الواحدة تلوى الأخرى، بالإضافة إلى التركيز الأكبر للمناقشات في الجلسة العامة والخاصة (لجنة مشكلات السلع) والاجتماعات الجانبية (لجنة الزراعة). وجرى التعبير عن الدعم للترتيبات الجديدة ولتكرارها في الدورات المستقبلية.

16- وأمكن تحقيق وفورات نتيجة زيادة الكفاءة بالنسبة إلى لجنة الزراعة. أما بالنسبة إلى لجنة مشكلات السلع، فلم تكن النتيجة حاسمة بنفس القدر نظراً إلى ارتفاع تكاليف إعداد الوثائق لهذه المناسبة. لكن من الواضح بوجه عام أنّ الترتيبات التي طُبّقت عام 2005 أدّت إلى بعض المكاسب على مستوى الكفاءة.

خيارات إضافية بالنسبة إلى شكل دورات لجنة مشكلات السلع ولجنة الزراعة

17- خلال الاجتماع الختامي النهائي للدورة التاسعة عشرة للجنة الزراعة، طلب بعض الأعضاء دراسة خيار إضافي لدمج اللجنتين في لجنة واحدة، رغم تقديرهم تجربة عقد دورتي اللجنتين الواحدة تلو الأخرى. وأبدى غيرهم من الأعضاء تحفّظهم مشيرين إلى الاختصاصات المنفصلة لكل من اللجنتين وأيضاً إلى الانعكاسات القانونية لدمجهما معاً وأوصوا الأمانة بدراسة الاقتراح بعناية مع الإشارة إلى حسنات هذا الخيار وسيئاته.

(ج) اختصاصات لجنة مشكلات السلع ولجنة الزراعة والعضوية فيهما

18- نصّت اللائحة العامة للمنظمة (المادة التاسعة والعشرون-6) على الاختصاصات المنفصلة لكل من لجنة مشكلات السلع ولجنة الزراعة. وتختصّ لجنة مشكلات السلع بما يلي:

(أ) مواصلة دراسة مشكلات السلع ذات الصبغة الدولية، والتي تؤثر في الإنتاج والتجارة والتوزيع والاستهلاك وما يتصل بذلك من مسائل اقتصادية؛

(ب) إعداد دراسة واقعية وتفسيرية عن الحالة العالمية للسلع، مع جواز إرسالها إلى الدول الأعضاء مباشرة؛

(ج) تقديم تقرير إلى المجلس عن المسائل المتعلقة بالسياسة العامة، التي تسفر عنها مداولاتها، مشفوعة بمقترحاتها في هذا الشأن. وتوزّع تقارير اللجنة وأجهزتها الفرعية على الدول الأعضاء للعلم.

19- وجرى التشديد خلال الدورة الخامسة والستين للجنة مشكلات السلع والدورة الثامنة والعشرين بعد المائة للمجلس على الدور المتميّز للجنة مشكلات السلع بوصفها منتدى دولياً لمناقشة سياسات التجارة بالمنتجات الزراعية.

20- وتختصّ لجنة الزراعة (المادة الثانية والثلاثون-6) بما يلي:

(أ) استعراض مشكلات الزراعة والتغذية وتقييمها بصورة دورية، وعلى أساس الاختيار الدقيق لهذه المشكلات، بُغية بذل جهود منسقة لحلها من جانب الدول الأعضاء والمنظمة؛

(ب) إسداء المشورة للمجلس بشأن برنامج العمل العام للمنظمة فى الأجلين المتوسط والطويل فى مجال الزراعة والأغذية والتغذية، مع الاهتمام بتحقيق التكامل بين جميع الجوانب الاجتماعية والفنية والاقتصادية والتنظيمية والهيكلية المتصلة بالتنمية الزراعية والريفية بصورة عامة؛

(ج) دراسة عمل المنظمة للفترة المالية واستعراض تنفيذها فى المجالات التى تقع ضمن اختصاصات اللجنة، مع توجيه نفس القدر من الاهتمام المذكور فى الفقرة السابقة؛

(د) استعراض مسائل محددة، تتصل بالزراعة والأغذية والتغذية، يحيلها إليها المؤتمر أو المجلس أو المدير العام، أو تدرجها اللجنة في جدول أعمالها بناء على طلب إحدى الدول الأعضاء، وفقا للائحة الداخلية للجنة، وتقديم توصيات مناسبة في هذا الشأن؛

(هـ) تقديم تقارير إلى المجلس، وإسداء المشورة للمدير العام بصدد المسائل التي تبحثها عند الاقتضاء.

21- ويتّضح من خلال مقارنة اختصاصات لجنة مشكلات السلع ولجنة الزراعة أنّ اختصاصات لجنة مشكلات السلع أكثر تقييداً وتخصصاً من اختصاصات لجنة الزراعة.

22- والانضمام إلى عضوية كل من اللجنتين طوعي ومفتوح أمام جميع الأعضاء في المنظمة على أساس كل سنتين. ولكل لجنة قائمة منفصلة بالأعضاء فيها. ويمثّل الأعضاء في دورات لجنة الزراعة مسؤولون رفيعو المستوى من ذوي المؤهلات العالية من أجل المشاركة بشكل نشط في الدراسة المتعددة التخصصات للمواضيع المطروحة على جدول الأعمال. وكذلك الممثلون في دورات لجنة مشكلات السلع من ذوي المؤهلات العالية مع أنّ المشاركة من العواصم كانت أقلّ في السنوات الماضية. وفي جميع الدورات السابقة، كان عدد الأعضاء في لجنة الزراعة ومعدّل الحضور أعلى بقليل. كما تضمّ لجنة الزراعة عدداً أكبر بكثير من المراقبين من غير الأعضاء والمشاركين بوجه عام في دوراتها، وفي ذلك دليل على اختصاصاتها الأوسع نطاقاً. وفي الفترة المالية الراهنة، تضمّ لجنة الزراعة 133 عضواً ولجنة مشكلات السلع 110 أعضاء. وحضر ما مجموعه 257 مندوباً ومراقباً دورة لجنة الزراعة و164 دورة لجنة مشكلات السلع عام 2005.

(ب) الانعكاسات الإجرائية والقانونية

23- في حال أيّد الاجتماع المشترك خيار دمج لجنة مشكلات السلع ولجنة الزراعة، سيتعيّن بعدها إحالة الاقتراح إلى لجنة الشؤون الدستورية والقانونية وإلى المجلس والمؤتمر لدراسته.

24- وسيستدعي الدمج المحتمل للجنتين إدخال تعديلات في دستور المنظمة (المادة الخامسة-6) وفي اللائحة العامة للمنظمة (المادتان التاسعة والعشرون والثانية والثلاثون). ويجدر بالمدير العام أن يحيل التغييرات المقترحة في الدستور إلى الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين قبل 120 يوماً على الأقلّ من افتتاح دورة المؤتمر التي ستُبحث فيها (المادة العشرون-4 من دستور المنظمة) وتحتاج الموافقة عليها أغلبية ثلثي الأصوات المدلى بها، شريطة أن تكون هذه الأغلبية أكثر من نصف الدول الأعضاء في المنظمة (المادة العشرون-1 من دستور المنظمة).

(ج) الحسنات والسيئات

25- قامت الأمانة، بطلب من المجلس ومن لجنة الزراعة، بدراسة الجوانب الإيجابية والسلبية لاحتمال دمج لجنة مشكلات السلع ولجنة الزراعة. وهي كما يلي:

الحسنات

- تقليص المدّة الإجمالية (فقط في حال كان على اللجنة المدمجة أن تجتمع لفترة زمنية أقصر من دورتي لجنة مشكلات السلع ولجنة الزراعة اللتين عقدتا الواحدة تلو الأخرى عام 2005)؛
- وفورات محدودة في التكاليف الاجمالية؛
- أمانة واحدة فقط؛
- حضور مشترك.

السيئات

- تذويب المضمون المتخصص للجنتين، لا سيما المتعلق منه بمسائل السياسات التجارية في لجنة مشكلات السلع؛
- فقدان كفاءة المناقشة؛
- المشاركة غير المتخصصة من الأعضاء في لجنة مشكلات السلع؛
- عملية مستفيضة وتستغرق وقتاً طويلاً لتقديم اقتراحات الدمج إلى لجنة الشؤون الدستورية والقانونية والمجلس والمؤتمر؛ مراجعة الدستور واللائحة العامة للمنظمة؛ وطرح النصوص الجديدة على التصويت في المؤتمر.

الاستنتاجات

26- كانت نتائج التطبيق التجريبي للترتيبات الجديدة عام 2005 مُرضية من خلال تخفيض عدد دورات لجنة مشكلات السلع ولجنة الزراعة وعقدها الواحدة تلو الأخرى. وقد حظيت بتأييد واسع من الأعضاء وأدّت إلى وفورات على مستويي الكلفة والكفاءة. ومن جهة أخرى، ستفوق سيئات خيار دمج اللجنتين الحسنات الناجمة عنه؛ ولعل أكبر سيئاته هو تذويب مضامين اللجنتين واختصاصاتهما تذويباً كلياً. واستناداً إلى هذا التحليل، يوصى بالإبقاء على ترتيبات عام 2005 في الدورات المقبلة للجنة مشكلات السلع ولجنة الزراعة من غير دمج اللجنتين.

27- وكان باستطاعة الأجهزة الرياسية دراسة خيار آخر يقضي بعقد دورات لجنة مشكلات السلع ولجنة الأمن الغذائي العالمي الواحدة تلو الأخرى أو احتمال دمج اللجنتين أيضاً. لكن بما أنّ حسنات هذه الترتيبات وسيئاتها شبيهة لتلك الناجمة عن دمج لجنة مشكلات السلع ولجنة الزراعة، لن تكون في الواقع نتيجة هذا الخيار أفضل. فتبقى بالتالي التوصية على حالها: مواصلة عقد دورات لجنة مشكلات السلع ولجنة الزراعة الواحدة تلو الأخرى من دون دمج اللجنتين.